المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

"أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى" ورشة العمل الثانية: نماذج لأفضل الممارسات العالمية

بيان صحفي

القاهرة – ١٣ فبراير ٢٠١٩

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية اليوم الأربعاء، ورشة عمل بعنوان "نماذج لأفضل الممارسات العالمية" وهي الثانية من سلسلة ورش عمل بعنوان: "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى، وناقشت ورشة اليوم نماذج لأفضل الممارسات العالمية في مجال التحول الرقمى، وكيف يمكن الاستفادة منها في التجربة المصرية.

واستعرض محمد لبرنج سفير دولة الكاميرون، تجربة سفارة بلاده بالقاهرة في تحويل نظام استخراج تأشيرات السفر من النظام الورقى اليدوى إلى الإليكتروني، حيث يتاح التقديم عبر البوابة الإليكترونية للسفارة باللغتين العربية والإنجليزية، ولا يحتاج راغبى السفر من القاهرة إلى الكاميرون سوى لملء البيانات المطلوبة بالنموذج وإرسال المستندات المطلوبة للسفر إلكترونيا، ثم تصلهم رسالة عبر البريد الإليكتروني بتحديد موعد استلام التأشيرة.

وقال لبرنج إن تطبيق هذا النظام ساعد على اختصار الوقت اللازم لاستخراج التأشيرات، وتحديد مهام عمل كل شخص في المنظومة، ومتابعة العمل ومحاسبة أي مخطئ، وتتبع الرسوم المدفوعة وطريقة الدفع، كما أسهم في القضاء على الفساد والرشاوى، وتحسين صورة الدولة أمام السائحين والمسافرين إليها.

وأكد السفير الكاميرونى أن هذه التجربة تعد قصة نجاح تسعى الكاميرون لتعميمها في سفاراتها بدول العالم المختلفة، والجهات الحكومية نفسها التي تسعى للتحول الرقمى، لافتا إلى أن تنفيذ هذا النظام استغرق حوالى ٣ سنوات لضمان فعاليته.

ومن جانبه شدد المهندس حسين سعيد، المدير التنفيذي لتطوير الأعمال الحكومية بشركة IBM مصر، على أن التحول نحو الاقتصاد الرقمى أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي، لأن سهولة إجراءات الاستثمار وإدارة الأعمال والدخول والخروج من السوق، أمر يحدد على أساسه المستثمر دخوله لهذا السوق من عدمه بناء على المفاضلة بين الدول المختلفة، وبالتالي فإن المناخ الاستثمارى للدولة ومدى التطور التكنولوجى هو ضرورة لا غنى عنها لجذب الاستثمار.

لمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١- مصر تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢) بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg.

وأشار سعيد إلى مؤشر Doing Business والذى يصدر عن البنك الدولى سنويا لقياس سهولة أداء الأعمال في الدول المختلفة، حيث يحدد المستثمر قرار استثماره في دولة ما بناء على ترتيبها في هذا المؤشر، واستعرض تجربة كينيا التي تعد من النماذج الناجحة في تحسين ترتيبها بهذا المؤشر من خلال التطور التكنولوجى والتحول نحو الاقتصاد الرقمى، حيث حققت قفزة من المركز ١٤٠ عالميا إلى المركز ٨٠ خلال ٣ سنوات فقط، وقد تم ذلك بالتعاون بين الحكومة الكينية وشركة IBM تحت إشراف مباشر من رئيس الوزراء ومتابعة مستمرة لضمان التنسيق بين الجهات والوزارات المختلفة.

وأكد سعيد على أن كينيا دولة أفريقية تتشابه ظروفها مع مصر، ولديها تجربة يمكن لمصر الاقتداء بها، لافتا إلى وجود محاولات لتنفيذ هذا البرنامج في مصر من حوالى عام ولكن هناك تحديات كبيرة تحول دون ذلك، لعل أبرزها عدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة حيث تعمل كل جهة بمعزل عن الأخرى، مشيرا لأسباب نجاح التجربة الكينية المتمثل في رعاية رئيس الوزراء للمشروع بنفسه ومتابعته المستمرة لإنجاح المشروع.

كما استعرض تجربة تطبيق "راشد" في إمارة دبى، والذى يجيب عن أسئلة حول الأماكن والمناطق والخدمات والمعيشة في دبى، ويمكن من خلاله لأى مواطن أو مستثمر أو زائر أجنبى الاستفادة بالخدمات التي يقدمها، مما أتاح تحسين حياة المواطنين، ويجرى تطوير هذا التطبيق حاليا ليتم استخدامه من خلال التواصل الصوتى.

وبالإضافة إلى ذلك، عرض سعيد أيضا تجربة شركة IBM، وشركة ميرسك العالمية وهى من أكبر شركات النقل البحرى والشحن في العالم، في عمل تطبيق باستخدام منظومة الـ Block chain أو سلسلة الكتل لاختصار الكثير من الإجراءات للانتقال بين الدول، وشارك فيه حوالى ١٠٠ مطور منذ حوالى عام، ووصل عدد مستخدميه يوميا في الوقت الحالي قرابة ١٠٠ مليون شخص، ويسهم في توفير وقت العمليات ومشاركة كل المعلومات بشفافية كبيرة حيث لا يمكن لأى شخص الاحتيال أو التزوير عبر هذا النظام.

ومن جانبه أكد المهندس أحمد العطيفى، مستشار شركة Agility، أن كينيا حققت قفزة كبيرة حيث نجحت في تحويل نحو ٧٠% من المدفوعات إلى إليكترونية، مؤكدا أن الدول التي ليس لديها أفكار مسبقة ومنفتحة على كافة المقترحات هي التي يمكنها تحقيق التحول الرقمى بصورة صحيحة، لافتا إلى أن البيانات هي وقود تورة المعلومات الجديدة.

وقال العطيفى أن الاقتصاد الرقمى سيغير شكل العالم، ومن المتوقع أن تزيد الإنتاجية بنسبة ٥ – ١٠% عام ٢٠٢٢، وسيعمل ٦٥% من الأطفال الحاليين في وظائف جديدة لم تكن موجودة من قبل، وسيكون لدينا ١٤ مليار مستخدم لإنترنت الأشياء أي ضعف عدد المستخدمين الحاليين، ويزيدوا فيما بعد على ٣٠ مليار مستخدم.

وأشار لتنافس دولتين على السيطرة على التحول الرقمى في العالم هما أمريكا والصين، لافتا إلى أن حجم التجارة الإليكترونية في الصين كان يمثل ٤% من حجم الاقتصاد، في حين وصل حاليا إلى ٤٢% من حجم الاقتصاد العالمي وكان لموقع على بابا دور كبير في هذه الطفرة حيث شهد هذا الموقع عمليات تجارية بقيمة ٢٥ مليار دولار في يوم البلاك فرايدى فقط وهذا رقم غير مسبوق، في حين تصل نسبة التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة إلى ٢٥% من حجم التجارة العالمية.

ويتحكم في عملية التحول الرقمى عالميا ٦٢ شركة، تصل قيمتها إلى ٣٨٠ مليار دولار، وهناك رهان كبير على الشركات الصينية لأن المنظومة هناك اعتمدت على تشجيع الشركات ودعم التطور والابتكار من أجل التصدير، حتى أصبحت إحدى شركاتها وهى هاواوى أكبر شركة في العالم في البينية التحتية الرقمية، حسب العطيفى.

ومن التجارب الناجحة أيضا تجربة إنجلترا التي يتميز اقتصادها بالتقدم، حيث يساعد النظام على الابتكار في الرقمنة ومساعدة المبتكرين وبناء البنية التحتية اللازمة التي تساعد على إنجاح المنظومة وضمان الاستمرارية في برامج التطوير، حيث تستهدف وصول ١٠٠ ميجا إلى كل منزل في بريطانيا.

وعرض العطيفى تجربة أوروبا فى عمل برنامج لإحداث التواؤم بين دول القارة المختلفة حيث تختلف درجة تصنيف الدول في عملية الرقمنة بين دول رائدة مثل الدول الاسكندنافية، ودول في المنتصف مثل فرنسا، ودول متأخرة، ويوجد قواعد منشورة لهذا البرنامج يمكن لمصر الاستفادة منه إذا طلبت من الاتحاد الأوروبى، ولكن لم تطلب الحكومة هذا الأمر، مؤكدا على أن أهم ما يجب تحقيقه في عملية التحول الرقمى هو بناء المواطن الرقمى لأن جودة المواطن هو أهم عناصر المنافسة بين دول العالم المختلفة.

وعرض العطيفى تجارب مجموعة من الدول التي أحدثت تطورا هائلا في عملية التحول الرقمى وتصدير التكنولوجيا وهى الهند، وكوريا، واستونيا، وسنغافورة، مؤكدا أن الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول تتمثل في أهمية التفكير بطريقة استراتيجية تطرح سؤالا محددا: ما هو الدور الذى تريد مصر أن تلعبه في العالم في المستقبل وليس الآن؟ داعيا لدراسة التأثيرات السلبية لعملية الرقمنة، فمن خلال هذا التحول يمكن أن يعمل الجهاز الإدراى للدولة بـ١٥٠ ألف موظف فقط، فماذا سيكون مصير ٦ مليون شخص من موظفي الحكومة.

وطالب العطيفى بوجود عملية تخطيط وخطة محددة يجرى تغييرها وتطويرها كل فترة لتتناسب مع متطلبات كل مرحلة، وينفذ هذا المشروع أجهزة لديها السلطة، مؤكدا على أن التكنولوجيا هي مشروع المستقبل.

من جانبها قالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذى ومدير البحوث بالمركز، إن التكنولوجيا هي أداة وليست هدفا في حد ذاته، يجب استخدامها في تحقيق الأهداف المطلوبة، مشيدة بتجربة الكاميرون التي عرضها سفير الدولة في مصر، وتجارب الدول الناجحة التى تم عرضها خلال الورشة، مؤكدة على أننا بعيدين جدا عن هذه التجارب حتى الآن وهو ما يستدعى اتخاذ خطوات سريعة وعاجلة حتى لا يفوتنا اللحاق بركب التكنولوجيا، وقالت إن عرض هذه النماذج الناجحة سيكون مفيدا في المناقشات بالورش المقبلة سعيا لوضع خارطة طريق للتحول الرقمى في مصر.

جدير بالذكر أن المركز المصرى يعقد سلسلة من ورش العمل يصل عددها حوالى ٢٩ ورشة على مدار ٦ أشهر تحت عنوان: "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومى للتحول الرقمى للاقتصاد المصرى" برعاية وحضور وزارتي الاتصالات والتخطيط، بمبادرة من المركز تستهدف وضع أجندة تفصيلية للتحول الرقمى في مصر.